توازن القوى في النظام الدولي: قراءة في الثابت والمتغير

Balance of power in the international system: Read in constant and variable

رتيبـــة بـــرد *

جامعة مولود معمري- تيزي وزو (الجزائر)، ber_ratiba@hotmail.com

تاريخ الاستقبال: 2021/09/27؛ **تاريخ القبول**: 2021/11/15؛ **تاريخ النشر**: 2021/11/30

ملخص: التوازن الدولي مبدأ أو سياسة تتبعها دولة أو تحالف دولي، في مواجهة دولة أو تحالف دولي آخر، بحيث لا يتاح لدولة مع حليفاتها، الإستئثار بالنفوذ الدولي وفرض سيطرتها على باقي الدول.. إن التحولات الجذرية التي طرأت على النظام الدولي، بفعل تداعيات العولمة التي مست كافة الميادين، أدت إلى واقع أن كلما كانت الدولة قادرة على السيطرة أو التأثير بشكل كبير على أكبر عدد ممكن من أشكال العولمة، زادت قدرتها على السيطرة والإنفراد بإدارة شؤون العالم، أي كلما كانت كفة توازن القوى لصالحها. لقد أثر زوال الاتحاد السوفييتي بعمق على تغير ميزان القوى، وبات النموذج في مفترق طرق. فأصبحت أغلب الدول محصورة بين الهيمنة الأمريكية وتناقضاتها الداخلية، دفع الأمر ببعضها إلى التكتل وبقي البعض الأخر يواجه مصيره العسير. كما أن القوى الصاعدة أضحت مضطرة للإنتقال من الدفاع إلى الهجوم، في إطار بحثها عن بنية جديدة للقضاء على حواجز التطور المتوازن لدول العالم، والتخلص من قوى الهيمنة الدولية، لأجل عالم جديد قائم على التطور الحر والمتوازن، يحقق الشرط الإنساني.

الكلمات المفتاح : توازن، قوى، تطبيقات وإستراتيجيات، نظام دولي، مستقبل التوازنات

Abstract: International balance is a principle or policy of a State or an international alliance, to address a State or another international alliance, so that a State with its allies cannot take advantage of international influence and control over other States. The radical changes that have taken place in the international system, owing to the repercussions of globalization that have affected all fields, have led to the fact that the more the State can control or significantly influence as many forms of globalization as possible, the more it will be able to control and manage the world's affairs alone, that is, the more the balance of power is in its favour. The demise of the Soviet Union has deeply affected the changing balance of power, and the model is at a crossroads. Most States had become confined to American hegemony and internal contradictions, leading some to conglomerate and others to face their own difficult fate. As part of their search for a new structure to eliminate the barriers to the balanced development of the world's nations and to eliminate the forces of international hegemony for a new world based on free and balanced development, which meets the human condition, the rising Powers are obliged to move from defence to attack.

Keywords: Balance, power, applications and strategies, an international system, future of balances

* **المؤلف المرسل.**

مقدمة :

يعكس التوازن حالة الإستقرار والتعادل، وإمكانية العودة إلى حالته الطبيعية إذ ما تأثرت بأية متغيرات. ما يهمنا هو التوازن وعلاقته بالدولة، وضع الإستقرار بتوفر الأمن فيها. التوازن الإستراتيجي يعبر عن تكافؤ قدرات الدول، بصفة منفردة أو مجتمعة لمجابهة التهديدات، وتحركها السريع للعودة للتوازن عند إختلاله.

يعد فهم التوازن الدولي حجر الأساس في فهم آليات إرساء السلم والأمن الدوليين، عبر السعي للحفاظ على الإستقرار النسبي في النظام الدولي. نعتمد في موضوعنا المنظورين الواقعي والبنائي، يرتكز الأول على المعطى المادي (علاقات القوة وتوزيعاتها)، ويركز الثاني على المعطى المعنوي (طبيعة وبنية الثقافة السائدة)، ووفقا للمستويين المنهجيين الوصفي والتحليلي.

جاءت الإشكالية كالتالي: ما المقصود بتوازن القوى، وما هي تطبيقاته ومستقبل توازناته والنظام الدولي؟

نلحق بهذه الإشكالية فرضياتان رئيسية هما كالتالي:

- هناك علاقة وطيدة بين تراجع القوة والهيمنة الأمريكية وإختلال توازن القوى في النظام الدولي الراهن.
- كلما زادت قوة وتحدي القوى الكبرى للأحادية الأمريكية، كلما زادت فرص تغيير النظام الدولي إلى التعددية القطبية.

1. ماهيـــــة تـــوازن القـــوى

1.1. تعريف تــوازن القوى

التوازن من أهم المفاهيم في نظرية تحليل النظم ومن أبرز أنماط تفاعلات النظم، كمرحلة ديناميكي تعكس توافق الإرادات والمصالح. (إدريس 2001، ص 94) ويتخطي تعريفه التقليدي للتوازن العسكري، إلى المؤسسي والإقتصادي، فالقوى تتنافس على مناطق الموارد الأولية وتحفظ قوتها ومصالحها بالإنخراطها في المؤسسات الدولية. (كمال الأمير 2006، ص 12) كان "مكيافيللي" سباقا إلى تطويع مفهوم توازن القوى بدراسته النظام الأوروبي في عصر النهضة، والدارسين إهتمامهم بتوازن العلاقات الأوربية في القرنين 18/ 19، وفي القرن 20 بدأ إعتماد الأساليب التحليلية المعاصرة لدراسة التوازن. (العقابي 2010، ص 165) يشير"أرنست هاس" إلى سبعة معان له: 1. عملية التوازن – 2. الهيمنة. 3. الإستقرار المبني على القوة. 4. عدم الإستقرار والحرب. 5. سياسات القوة. 6. القانون العام للتاريخ. 7. النظام والدليل للسياسي. (نعمة 1979، ص 2)

ويعني التوازن كـ"وضع"، ترتيبا تكون فيه عملية توزيع القوة مقبولة، أما كـ"قانون" فيصف إحتمالا يساعد على التنبؤ بأن أطراف النظام مهددون بظهور عنصر مخل. أما كـ"نظام" فيشير لوجود مجموعة يحتفظ فيها الأطراف بإستقلالهم عبر التوازن بينهم. (دورتي و بالتسغراف 1985، ص ص 29، 30) ويعني "إصطلاحا" كل توازن دولي وكل نسق دولي في حالة توازن. (بدوي 1979، ص 229) أما "سياسة توازن القوى"، فهي التي تهدف إلى حفظ إستقلال كل دولة عضوة في الجماعة الدولية، بمنع أية دولة من زيادة قوتها لحد يهدد باقي الدول. (النبراوي و مهنا 1985، ص 344) التوازن "كمفهوم مركزي" في العلاقات الدولية يتحقق بشروط حسب "بارسونز" أهمها وجود قيم مشتركة بين وحدات النسق الدولي. ووجود إتفاق بين الوحدات حول إجراءات تسوية النزاعات الدولية. وجود قدر من التمايز يجمع بين مصالح الشعوب. (القحطاني 1997، ص 90) ويعرف "إسماعيل صبري مقلد "التوازن بأنه "الأداة" تنظيم صراعات القوة، وضمان إستمرار النظام الدولي وتحمي إستقلال الدول وتحول دون إبتلاع كيانها من طرف دول أقوى. وعرف "أرنولد توينبي" التوازن الدولي بأنه ((نظام الديناميكيات السياسية المتفاعلة في المجتمعات التي يقوم تنظيمها على وجود عدد من الدول المستقلة،

للإبقاء على مستوى معين من القوة السياسية المتاحة لكل منها)). وإذا توجهت أحدى الدول لتجاوز المستوى المحدد المسموح به، تتولد ضغوطات تلقائية تدفع بالآخرين لمقاومة التهديد. (مقلد 1971، ص 78)

2.1. تطور مبدأ ونظام توازن القوى

يؤكد "ديفيد هيوم" أن توازن القوى مبدأ حكم السياسة الدولية منذ عصر اليونانيين الذين واستخدموه عمليا ونظريا، وفي أثينا بمواجهة "سبارتا" و"طيبة"؛ ولمنع ظهور مدينة طاغية داخل مجتمع دول المدن اليونانية. وعرف التوازن بين دول المدن الإيطالية في عصر النهضة (القرن 15)، إذ كان "فرانشيسكو سفورزا" و"لورينزو دي ميديشي" سباقين لإعتماد التوازن مع الرابطة الإيطالية، وفي غزو إيطاليا من قبل "تشارلز الثامن" ملك فرنسا، الذي أدخل عبارة توازن القوى في التحليل التاريخي. وأفسحت الكونية لاحقا الطريق لمذهب توازن القوى بين الدول الأوروبية، وإكتسب التوازن أهميته بعد معاهدة أوترخت (1713)، وصياغة مبدأ ميزان القوى كأساس للتعاملات جاء مطلع القرن 17، بتأسيس "غروتيوس" القانون الدولي، وشكل أساس الإئتلافات ضد لويس 14 و"نابليون"، وكان العذرا للحروب الأوروبية بين صلح وستفاليا ومؤتمر فيينا (1814/1648). دافعت عنه بريطانيا العظمى حتى الحرب العالمية الأولى، بسعيها لمنع قوة برية أوروبية من منافسة تفوقها البحري. (شيهان 2005، د. ص) إستمرت التوازنات المعقدة في أوروبا القرن 18، إلى ان تصاعدت القوة الألمانية وإنتشارت الأحلاف السرية التي أخلت به، ما أشعل الحرب العالمية الأولى، المؤدية لإستبدالها بنظام الأمن الجماعي في معاهدة فرساي لعام 1919. (صادق يوسف 2013، ص ص 111، 112)

بنيت توازنات الحربين العالميتين على القوة التقليدية، وبعدها أدى المعطى النووي لظهور توازن الرعب النووي. إشكال التوازن ظهر بزوال الإتحاد السوفياتي وبروز الأحادية. (يسوف 2010، د.ص) ولو أن "جون ميرشايمر" لا يعترف بتغير النظام الدولي بعد الحرب الباردة، فالدول تبقى فاعل رئيسي لا بديل لها، رغم التنافسها على القوة. تعني رؤية "ميرشايمر" أن الدول مازالت تولي إهتماما للقوة، وستبقى تتنافس من أجلها. مع إمكانية تحول التنافس إلى الحرب، التي يؤكد "ميرشايمر" أنها مستمر بإختفاء الإتحاد السوفياتي. (Mearsheimer 2002, pp 25, 26)

3.1. أسس وخصائص تــوازن القوى

عناصر التوازن عدة، أولها قوة الدولة جيوبوليتيكا، ثانيها القوة الإقتصادية، وثالثها القوة العسكرية، رابعها الإدارة السياسية، خامسها التوافق بين القوة والدور، سادسها توازن السياسات الفاعلة في النسق الدولي. (كمال 2021) ويخضع التوازن عند "عدنان السيد حسين" لمبدأين، العمل علي زيادة القوي الذاتية للدولة كي تتوازن مع قوة دولة أخري، وإضعاف القوي المنافسة لها، إضافة لوجود عدد من الدول المتفاوتة في القوة، ما يدفع إلى إقامة تحالفات متكافئة للتقليل محاولات الحرب وزيادة فرص السلام، وحماية الدول التي تكون منضوية في المحاور المتقابلة . (حبيب 2021)

يركز "إبرامو أورجانسكي" على إنعكاسات التوازن على علاقات الدول، ويشير لأثرين: الأول مرتبط بحفظ السلم الدولي، عبر توحيد هدف الدول الأطراف والإبقاء على الإستقرار وردع العدوان والحرب. الثاني، حماية إستقلال الأعضاء في تكتلات، وفق قدرة نظام توازن القوي على توليد ضغوط متعادلة ومتعاكسة، لتفادي إختلال علاقات القوي وتوزيعاتها. (حبيب مرجع نفسه) ويشير"مارتن جريفيش" و"تيري أوكالاهان" لكون التوازن يعكس توزيع القوي بين الدول، كحالة لا تتفوق فيها دولة على أخري. وكسياسة ترويج تساوي القوى القائمة على إفتراض خطورة عدم توازنها. لذلك يتعين علي الدول الحذرة أن يولد لديها الدافع في أن تتحالف معا ضد أي دولة مهيمنة، أو أن تتخذ تدابير أخري من شأنها أن تعزز قدرتها على وضع حد لأي معتد أو مهيمن من شأنه السيطرة والمساس بسياسة أو سيادة أي دولة. (حبيب نفسه)

تتعلق خصائص التوازن، أولا، تكأفوء مجموعة من المتغيرات، قد تؤدي لتحقيق التوازن الإستراتيجي المستقر، أما إذا تغيرت حالة تكافؤ المتغيرات إختل التوازن. ثانيا، تعتمد الدول في تحقيق النمط الإنفرادي على إمكاناتها مواردها الذاتية لتحقيق التكأفؤ مع التهديدات الموجهة ضدها، وتحقيقه يكون بالتحالف مع دولة أو دول آخري، وبإستخدام مقومات القوة المتاحة للدول المتحالفة. ثالثا، كونه ذو ثلاث أبعاد: بعد بنائي، قوامه تكافؤ مجموعة المتغيرات المجسدة في القدرات السياسية والإقتصادية والعسكرية والإجتماعية لدولة ما أو مجموعة دول. بعد سلوكي، يعكس مدى مرونة وحركية التفاعلات الدولية بين القوى الفاعلة. بعد إدراكي لحالة التوازن الإستراتيجي ومدى رضاء أو رفض القوى الفاعلة عن الوضع. (مجهول 2021)

2. التـأصيــل النــظـري لتـــوازن القـــوى

يشكل توازن القوى مفهوما محوريا من الناحية النظرية والعملية في العلاقات الدولية، كما لعب دورًا في أهم المحاولات لبناء نظرية السياسة الدولية. (ليتل 2015، د. ص)

1.2. النظرية الواقعيــة:

تؤكد أن نظام توازن القوى أكثر استقراراً من نظام الدولة المهيمنة، فالعدوان غير مربح في حال توازن في القوة بين الإئتلافات المتنافسة. وفقا "لكينيث والتز" سياسة توازن القوى تسود عندما يكون النظام فوضويا ويكون مشغولا من قبل وحدات ترغب في البقاء. ويمكن القيام بذلك عبر "التوازن الداخلي"، بإستخدام الدولة جهودها الداخلية لزيادة قدراتها الإقتصادية، وزيادة القوة العسكرية، أو عبر "التوازن الخارجي"، بإتخاذها تدابير خارجية لزيادة أمنها بتشكيل تحالفات مع دول أخرى. يجادل "خالد المصري" حول توازن القوى كأداة تحليل للإشارة لثلاث حالات: أولاً، كتوزيع للقوى، بمعنى من يمتلك مصادر القوة في الوضع الراهن أي التوزيع القائم للقوى في العالم. ثانياً، كسياسة، وتعني أن الدول ستمنع أي دولة من أن تحرز وحدها أي تفوق في القوى. ثالثاً، كأنظمة متعددة الأقطاب. (المصري 2014، ص ص 91، 92)

2.2. النظرية الليبراليــة:

تذهب إلى رجحان التعاون في النظام الدولي، لأنه يعمل على تقليل الحرب والصراع. كما تؤكد على كون المؤسسات الدولية قادرة على ضبط التفاعلات الدولية، إذ تقوم بصياغة قواعد سلوك متفق عليها لتحقيق المكاسب النسبية، أساسها تقاسم عوائد التعاون بين الدول. تفترض نظريات"ستيفن كراستر" و"آوران يونج" للنظم الدولية على أهمية المؤسسات الدولية في نظيم التفاعلات الدولية وتحقق التكامل الدولي. (أبو زيد 2009، ص 18) (الخزرجي 2005، ص 87) وبلوغ "الإعتماد المتبادل المركب"، العاكس لعالم يساهم فيه كل اللاعبون في السياسات الدولية دون هرمية للقضايا، وتجاوز القوة في السياسة الدولية. (جوانيتا و ستش 2016، ص 101)

3.2. النظرية البنيويــة:

ترى أن تغيير النظام الدولي ناتج عن تغيير المعايير الإجتماعية، وتنطلق من التفسير الجزئي إلى الإدراك الكلي لأسباب التغيير، (علي مهدي 2020) المرتبطة برفض منطق القوة والعولمة المسيطرة على النظام الدولي، سواء كان نشرها بالقوة الصلبة أو اللينة. (والت و كاجان 2012) وتنادي بضرورة تدعيم الإستقرار على حساب الديمقراطية (أولوية نشر الإستقرار على نشر الديمقراطية)، كجزئية ضرورية في النظام الدولي، وسماها "جوشين بيتنر" بالعقيدة النظامية".(Wilson 2008, p 168) فالإنتقالية التي يعيشها النظام الدولي هي وليدة التضارب الإيديولجيات وتجاذباتها، وصراع بين العولمة الغربية (بقيادة أمريكية) والعقيدة النظامية الشرقية (تتبناها روسيا).

4.2. نظرية تحول القــوة:

ترى أساس الهرمية الدولية في الإرتكاز على القوة وكيفية توزيعها بين الوحدات الدولية، فالقوة هي العوامل التي تحوزها الدولة والقابلة للإستخدام (داخليا وخارجيا، ماديا ومعنويا). (عطوان 2018، ص 130) تجمع النظرية بين نمو قوة الدولة وسعيها لتوسيع مصالحها الخارجية المتحدية للنظام الدولي. يقسم "أورجانيسكى" الدول وفقا لقوتها ورضاها إلى: دول قوية وراضية، ودول قوية وغير راضية، ودول ضعيفة وراضية، ودول ضعيفة وغير راضية.(Tammen, Kugler and Lemke 2011, pp 4- 7) مؤكدا على أن الفئة الثانية هي المتسببة في اللإستقرار، لأن الفئة الأولى ليس في مصلحتها تغيير النظام الخاضع لهيمنتها. لكن دول الفئة الثانية تمتلك من القوة ما يؤهلها لممارسة دور دولي أكبر وفقا للقواعد هيكل القوة الموجود، فالفئة الثانية تعكس الساعين لتغيير الوضع. في حين الفئة الثالثة، رغم عدم رضاها تفتقد القدرة على التغيير، والفئة الرابعة ضعيفة وراضية بالوضع القائم. (ناجي 2014، د. ص) ومؤشرات معرفة تحول للقوة تنقسم إلى تقليدية، يمكن قياسها بشكل كم، وتتم المقارنة بين الدول (عدد السكان، الناتج القومي..). (Tammen, Kugler and Lemke 2011, p 4) وغير تقليدية، مرتبطة بقدرة الدولة على تحقيق أهدافها بالقوة الناعمة. (علاء عبد الحفيظ 2015، ص 47)

3. التــوازن: أشكالــه، أساليبــه وتطبيقاتــه

1.3. أنواع وأشكــال تــوازن القوى

تنقسم توازنات القوى في العلاقات الدولية إلى ثلاث أنواع أساسية:

- أحادية القوي المسيطرة: تفرض قوة واحدة سيطرتها على النظام، حسب "ريمون أورن" بالإضافة لطبيعة الأحادية، طبيعة الأهداف المراد تحقيقها من طرف المهيمن مهمة. وينقسم التوازن إلى مرن يقوم بين دول تنتمي إلى فكر سياسي واقتصادي واجتماعي موحد أو متجانس، والتوازن الجامد الذي يقوم بين دول تنتمي إلى نماذج متناقضة أو متنافرة. (ابو خزام 1999، ص 15)
- توازنات القوى البسيطة: تشكلها دولتين متعادلتي، أو مجموعتين من القوى المضادة في حالة تكافؤ نسبي. (ابو خزام 1999، ص 120) شرح "روزكرانس" كأساس لقيام النظام ويرى أن دوافع التوسع وإحتمالات الصراع أكبر من النموذج التعددي، وتوازن القوى البسيط يكون غالبا بين دولتين إقليمياً. (فهمي 1990، ص 5) خصائصية التوازن البسيط في كونه مرحلة الإقتراب من الحرب ويؤدي إليها، فمن طبيعته هي المعارضة المباشرة. وهذا التوازن لا يخلق سوى فترة إستقرار قصيرة مقلقة ومضطربة. (مقلد 1971، ص 7)
- توازنات القوى المتعددة: تكونه مجموعات قوى تعمل على موازنة بعضها البعض، ويشرح "مورجنثاو" خصائصه مركزا على الكثرة النسبية لأطرافه أقلها ثلاثة، سواء كانت دولاً أو كتلا، ويشير أن الطبيعة التنافسية هي الخاصية التي تقود للاستقرار والسلام، وخضوع الأطراف وقبولها لمبادئ تنافس تتصف بظهور قواعد شرعية مقبولة من الأطراف جميعاً، دورها في تحقيق الاستقرار والسلام. (خوجة 2010، ص 18)

2.3. أســاليب تحقيــق تــوازن القــوى

نجد عموما ثلاث أشكال للسعي إلى التوازن بين القوى الدولية، وهي: (إدريس 2001، ص ص 95، 96)

- التوازن الداخــلي، يعني التوازن داخل مجموعة الدول الأعضاء في النظام، لأن إختلاله يؤدي إلى عرقلة دور الدولة داخل النظام الذي تنتمي له، وخلل في التفاعلاتها مع الدول الأخرى في النظام ذاته.

- التوازن الإقليـمي، يرتبط ببروز دولة من بين مجموعة الدول العضوة عن طريق قدرتها في ممارسة السيطرة داخل النظام، بفعل ما بلغته من تفوق في القدرات. هذا السعي إلى التوازن يأخذ دعوة إلى التحالف والتعاون بين عدد من الدول لتحقيق التوازن لمواجهة القوى الساعية إلى بسط النفوذ والهيمنة.
- التوازن الخـارجي، يعبر عن مسعى طرف واحد أو أكثر من القوى الدولية للتدخل في شؤون أحد النظم لإحداث التوازن في ظل منافسة قوة دولية أخرى تمكنت من التدخل كطرف في معدلة التوازن.

3.3. أهـم تطبيقـات تـوازن القـوى

- **التوازن عبـر التوسـع**: هدفه تغير الوضع القائم بالسعي للحصول على المزيد من إمكانات القوة في مواجهة الآخرين. التوسع يعني قفز الدولة إلى مركز قوة أفضل في النظام، عبر ضم الأقاليم المحتمل أنها فقدتها في علاقات قوى مختلة في غير صالحها. كما قد يكون عبر فرض نمط عقائدي أو أسلوب حياة معين على الآخرين. وأخيرا عبر التحرر من السيطرة الأجنبية الذي بإنطلاق الدولة من قاعدة ضيقة لإمكانات القوة إلى قاعدة أوسع نسبيا، بما يخدم مصالحها ويعزز موقفها في مواجهة الدول الخارجية بصورة تختلف عن حال تبعيتها للقوى أو المصالح الأجنبية. (العقابي 2010، ص 149)
- **التوازن عبر إبقاء الوضـع**: يعني تحقيق أهداف التوازن عن طريق الإبقاء على الوضع القائم والدفاع عنه ضد أي محاولة تغييره، وقد تتنوع الأهداف المتوخاة من تثبيت الوضع القائم. في هذه الحالة يمكن أن تؤثر في تأمين الإستقلال القومي، أو الاحتفاظ ببضع مناطق النفوذ الخارجي، إذا كانت تشكل مصدرا لقوة الدولة في توزيعات القوة القائمة، أو الدفاع عن الاستثمارات الخارجية، إن كانت عصب رئيسي لقوة الدولة ويترتب على فقدانها تغيير علاقات القوة في غير صالحها. (العقابي 2010، ص 150)
- **التوازن بإنكار الذات والتـعاون**: يرتبط تحقيقه بقضايا ومبادئ إنسانية وبمعتقدات إيديولوجية تتجاوز المصلحة القومية كالتضامن الإنساني، السلام، قضايا التحرر،... وقد يأتي نتيجة ضغوط تمارسه مجموعات أقوى تتبنى هذه الشعارات لتعبئة أطراف أضعف. هذه الأهداف تعكس تواضع الدولة وعدم المبالغة في مصالحها، وتقدم نفسها كنموذج في تقاربها بمجموعات أخرى وتساهم بنقل هذه الأفكار من شعارات إلى تطبيق. (العقابي 2010، ص 150)

نجد سياسات تحقيق ميزان القوى من المدلول النمطي أو السياسي تتنوع كالآتي:

- سياسة عقد المؤتمرات، لتسوية المنازعات والاتفاق على توزيع القوة، في إطار الشرعية الدولية. (ممدوح و منصور 1997، ص ص 103، 104)
- سياسة فرق تسد، لإضعاف دولة معادية بالفرقة بينها وبين حلفائها، أو إبقاء الكيانات الضعيفة في حالة تفكك، أو تفتيت قوة كبيرة، أو عرقلة قيامها. (مجهول، نظـرية توازن القوى وتوازن المصالح بلا تاريخ)
- سياسات التحالف، بين دولتين أو أكثر لمواجهة قوة تهددها. وتتسم تحالفات التعدد بالمرونة والتبدل. (مجهول، نظـرية توازن القوى وتوازن المصالح بلا تاريخ)
- سياسة حامل الميزان، تعني إلقاء ثقل الدولة إلى جانب دولة معرضة للتهديد، هذه الدولة حاملة للميزان بدل كونها إحدى كفتيه، كونها قوية لرفض الإنحيازها لأحد محاور الصراع. (ممدوح و منصور 1997، ص 108)
- سياسة التعويضات الإقليمية، تتم بإنتهاء الحروب، بضم أو تقسيم أقاليم بين الدول المتصارعة، لإعطاء دولة ما إقتطع منها أو حصلت عليه دولة أخرى، وإقتسام مناطق النفوذ جزء منها. (سعد حقي 2006، ص 234)

- سياسة المناطق الفاصلة، بإيجاد كيانات ضعيفة ومحايدة بين الدول القوية، بهدف تقليل إحتمالات الصدام المباشر. (مجهول، نظـرية توازن القوى وتوازن المصالح بلا تاريخ)
- سياسة التدخل وعدم التدخل، كأسلوب لحماية مصالح الدول المتدخلة. يكون دفاعياً، عبر الإبقاء على الأوضاع داخل الدولة. أو هجومياً، بتغيير الوضع القائم في دولة ما لعدم ملائمته لمصالح الدولة أو الدول المتدخلة. (ممدوح و منصور 1997، ص 114)
- سياسات التسلح ونزع السلاح والرقابة على التسلح، بالتسلح تدخل الدول في سباق للتسلح لأجل التفوق كما تلجأ الدول إلى نزع السلاح لإحداث توازن القوى. أما سياسة الرقابة على التسلح تنظيمه بوضع قيود على بعض الأسلحة تكمن من تجاوز التفتيش والتحقق. (مجهول، نظـرية توازن القوى وتوازن المصالح بلا تاريخ)
- سياسة الإثناء، عندما تخل دولة بميزان القوة، تحاول الدول الأخرى إثناءها بالإقناع أو بالإكراه. (ممدوح و منصور 1997، ص 118)
- سياسة الحرب، استخدام القوة العسكرية هي الملاذ الأخير لتحقيق توازن القوى، بعد فشل السياسات السابقة في تحقيق الهدف. (حداد 2005، ص 89)

4. النظـــام الدولي والتـــوازنـات الجديـدة للقـــوى

1.4.أبـرز خصائص النظام الـــدولي

نستعرض هنا، أهم الخصائص المتفق على كونها تطبع النظام الدولي، وهي: (أحمد النجار و شمال 2014، ص ص 61، 62) (خلف موسى 2015)

- الأحاديـة: تطبعها الهيمنة الأمريكية وإنفرادها بقيادة العالم. سياسيا تقوم بدور منظم للمجتمع الدولي، وعسكريا فرضت زعامتها تقليديا ونوويا، مع هيمنة الثقافية الأمريكية والعولمة.
- تعدد الفاعلـين الدوليـين: بتصاعد قوة الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المتحدية لسيادة الدولة، وعولمة الإرهاب وتزايد دور منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن البيئة.
- تعـدد الـدول: بزيادة عدد الدول (مرحلة الإستقطاب)، ما زاد عدد المتنافسين في النظام الدولي.
- وجود السلاح النووي وسيادة مبدأ توازن الرعب النووي: أرجعت أحداث 11 سبتمبر التدخلية عبر الضربات الوقائية والإحتفاظ الأميركي بحق الإستخدام المحدود للأسلحة النووية ضد الدول المارقة والراعية للإرهاب والمهددة للسلم بامتلاكها أسلحة دمار شامل.
- إضمحلال القانون الدولي وإزدواجية معاييره: مثال إستمرار إنتهاكات القواعد الدولية في فلسطين، وتدهور الأوضاع فيها، ومعاناة المساجين في السجون الإسرائيلية.
- تآكـل سيـادة الـدول: بتدهور سلطة الدولة وسيادتها، بفعل بروز فاعلين جدد في التفاعلات الدولية.
- إستمرار عدم التوازن القوى: ولده الإنهيار السوفياتي، وتجاوز النفوذ الأميركي قرارات مجلس الأمن
- تغير مفهوم القوة وظهور المنظمات الاقليمية: فالقوة الإقتصادية والتحالفات الإقتصادية من عوامل قوة الدول.
- تيار التكتلات الدولية الكبيـرة: الدول لا تجد مكانا لها إلا بالدخول في تكتلات كبرى ذات أهداف إقتصادية وسياسية.
- الثـورة التكنولوجيـة: انعكست على سرعة التواصل ومعدل التغير، بتطور مجالات المعلوماتية، والإلكترونية، وأدى ذلك لعولمة المشكلات والقضايا الدولية.
- اللاتجانـس: التباين بين وحدات النظام الدولي يعكسه عدم التوازن بين دول الشمال والجنوب، واللاتوازن التجاري، والتبعية التكنولوجية للدول المتقدمة

- تصاعد التوترات والصراعـات: كالتهديدات الإرهابية والتحديات البيئية، وتزايد الحروب الأهلية والإقليمية وتزايد التوترات السياسية.

يتبين أننا على أعتاب مرحلة جديدة تبدو خيوط في التأثير الدولي بيد الولايات المتحدة، إلا أنها تفسح المجال للقوى الصاعدة إقتصاديا لا لتزاحمها على الصدارة بل لإحتوائها.

2.4. ثلاثية القوى العظمى المؤثرة في النظام الدولي

ترتكز العلاقات الدولية على القوى العظمى وعلاقاتها، إذ تتنافس غالبا على مكانتها. (عبد المنعم 2018، د.ص) علما أن دول قليلة تمتلك المقومات السبعة (إقتصادي،عسكري، دبلوماسي، تكنولوجي، ثقافي، نقدي وجغرافي) كالولايات المتحدة الأمريكية، لتحضى بالمكانة في النظام الدولي. (شعلان 2016) فالدولة الأقوى تملك ما لا يملكه منافسوها من وسائل ومقومات، وإمتلاك القوة تراكمي وتحويلي. (موسوعة العلوم السياسية 1993 / 1994) من الدول التي تملك المقومات نجد الصيـن الصاعدة، التي إغتنمت الظروف المثالية لتغيير توزيع القوة العالمية. لتدخل في صراع ضد الهيمنة الأمريكية، التي تتعامل معها بعقلانية. بالإضافة لروسيـا التي تمكنت من إعادة تجديد نفسها بشكل هاديء وأكثر إعتدالا، بهدفه تحقيق نظام متعدد الأقطاب تكون جزءا فيه. (سالمة 2021، ص 5) أما الولايات المتحدة الأمريكيـة فانهيارها تؤكده أغلب التحليلات.(CALLEO 1987) (LUTTUACK 1980) ويربط "بول كينيدي" ذلك بمعضلة الإنفاق العسكري المفرط،، الذي سيتسبب بإنفجارها على ذاتها نتيجة الأزمة الشاملة والإنهيار القيمي، وحالة "الاكتئاب الصامت"، (PETERSON 1951) الذي تعانيه إقتصاديا، ما يخلف أزمة عمقة وبنيوية. مرتبطة بمنظومة التعليم والتأمين الصحي والإجتماعي وتراجع الطبقة المتوسطة..، ما يجعل أسلوب حياة الرفاه الأمريكي ذكرى. (BRAILLARD and DJALILI 1993)

يشتد التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية المتمسكة بالأحادية، والصين وروسيا الساعيتان للتعددية القطبية. فالحرب القادمة ستكون بين الشرق بقيادة صينة، والغرب بقيادة أمريكية. (صوان 2021) يعود التنافس إلى تراجع التفوق الأمريكي المطلق وتزايد الإنتقادات لطريقة قيادتها العالمية، وإدارتها للنزاعات، ونشر الفوضى. فالصراع جوهره الإختلاف الجيوسياسي، ورفض منطق المركز الواحد. هناك ضرور لإقامة إقتصاد عالمي متكافئ، غير خاضع للإبتزاز الأمريكي. (العبيدي 2021) يستند التنافس الروسي–الأمريكي إلى نقاط إستراتيجية من المحيط المتجمد الشمالي، وحول ثروات النفط والغاز الطبيعي، وصولا إلى الشرق الأوسط ومداخله، مرورا بآسيا. (السعدون 2009، ص 1- 13) أهمية روسيا في كونها حلقة ربط في الكتلة الجيوسياسية الأوروآسيوية، فهي مركز القوة العالمية القادرة على جمع وتوطيد الحضارات التقليدية الأخرى، في طريق بناء عالم متعدد الأقطاب، وتشكيل قاعدة قانونية دولية تهدف إلى إحياء سلطة الأمم المتحدة ما يضمن تنفيذ القانون الدولي، ومنع إستخدام كافة أشكال القوة، إلاّ لحماية الشعوب وحفظ الأمن وفق المعاهدات الدولية. (العبيدي 2021) بدورها تسحب الصين البساط الدولي تدريجيا من تحت أقدام الولايات المتحدة الأمريكية، عبر المسارعة لسد ثغرات إخفاقاتها، وإتباع دبلوماسية هادئة تعتمد الإقناع بدلا التهديد والقوة العسكرية. يتفق الجميع على قدرة الصين على كسب ثقة العالم. بل إستطاعت الصين بفضل دبلوماسية الإصرار والمثابرة، من إختراق مناطق النفوذ التقليدي الغربي والأميركي. فهي تعمل بصمت لضمان مكانتها، وتأثيرها في القضايا العالمية معها. تقدم الصين للعالم مبادرتين ملموسة، الأولى إقتصادية، مسماة الحزام والطريق، تدعو فيها دول العالم في آسيا وأوروبا للمشاركة، لتحقيق المنفعة المتبادلة. الثانية إنسانية تبينت أهميتها خلال جائحة كورونا بوقوفها مع دول العالم بتقديم مساعدات صحية وإنسانية ومالية. (الصوافي 2020) العالم في المنظور الصيني متعدد الألوان، ومتنوع الثقافات، والقيم، ، وجذوره

الحضارية عدة، لا يمكن توحيدها مهما تداخلت المجتمعات. أما المنظور الروسي للعالم فهو متعدد الأقطاب، لا تهيمن فيه قوة على القوى الأخرى، ولا يمكن لدولة خدمة مصالحها، على حساب باقي العالم. (أبو طالب 2015، ص ص 56- 59)

3.4. الصراع الأمريكي الصيني: مركز النظام الدولي:

العلاقات الأمريكية الصينية تعكس الوضع الإنتقالي في النظام الدولي الجديد. نظرا لوزن الطرفين. لا تزال الريادة الأمريكية واقعا، أما الصين تسعى لتكون مؤثرة في التوازنات الدولية. (هاني محمّد 2020) كونها تحمل مقومات القوة الصاعدة ودلالات قوتها شتى. فجيوسياسيا، الصين دولة قارة تتجاور مع 14 دولة، كما تشرف على أهم طرق للمواصلات والتجارة العالمية. (الموسوعة العربية العالمية 1999) ما يجعلها في قلب التوازنات الإقليمية والدولية، وهي عضوة في مجلس الأمن وتملك حق الفيتو. إقتصاديا، التوجه نحو "إقتصاد السوق الاشتراكي"، بالممازجة بين القطاع العام والخاص، حقق معدلات تنمية عالية، (الرفاعي البيومي 1997، ص 136) وأضحت الصين أكبر سوق للإستثمار الأجنبي. (nderssen 1998, p 107) عسكريا، تتميز الصين بتفوقها عددا وعتادا (تقليديا واستراتيجيا)، والتحكم التقني والتكنولوجي. كما أنها عضوة في النادي النووي منذ 1964، وبإمكان قوتها ردع الطرف الأمريكي نوويا، (حمدي 2001، ص 81) وتتوفر على ثالث أكبر مركب نووي عالميا، وتمتلك حوالي 300 رأس نووي و2400 قنبلة نووية. (حمدي 2001، ص ص 79، 80) إجتماعيا وتقافيا، تتمازج في الصين عدة أعراق منصهرة في كيان حضاري واحد، يعتبره الصينيون "مركز العالم" كونهم صحاب أعرق حضارة تاريخية. (نعمة، سياسة الكتل في آسيا 1997، ص 47) ميزتها التماسك الاجتماعي وتقديس العمل الدقيق والمتقن.

فيما يتعلق بالحرب الباردة الجديدة الأمريكية الصينية، نجد إقتصاد البلدين يقوم على تبادل المنافع، والولايات المتحدة الأمريكية من أهم المستثمرين في الصين التي تجدها أنسب مكان لإقامة مشاريعها الإستثمارية، (هارلاند 1994، ص 306) وبدورها تحتاج الصين للأسواق الأمريكية وتكنولوجيتها العالية. إلا أن التصادم بين الطرفين تعكسه حروب تجارية معلنة وغير معلنة. العجز التجاري في التعاملات الأمريكية مع الصين دفعها إلى مواجهة ذلك بممارسة الضغط والتهديد بحرمانها من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية كلما أرادت الحصول على تنازلات، (بورشتاين و دي كيزا 2001، ص 126) وبلغت الضغوطات تهديدها بوقف إستثماراتها في الصين، كمحاولة للحد من توسعها الصامت والسلمي. الخلافاتات بين الطرفين مرتبطة بمسائل الملكية الفكرية وتجاوزات حقوق الإنسان. في المقابل لا تولي الصين الإهتمام للتهديدات الأمريكية، لأنها تستطيع تجاوز إنسحاب الشركات الأمريكية، بتعويضها لتزايد الطلب الخارجي، وتحمس الشركات اليابانية والأوروبية للإستثمار في الصين. (نعمة، سياسة الكتل في آسيا 1997، ص 148) يبقى تنافس الطرفين حسب "كريستنسن" حقيقيًا وخطيرًا، ويخضع لثلاث أسباب وخصائص: أولاً، واشنطن وبكين لا تدخلان في صراع عالمي أيديولوجي للفوز بأطراف ثالثة، وبكين لا تنوي فرض سياسة الكتل المتنافسة على الحلفاء. وأي محاولة من واشنطن لتأجيج التوترات ستؤدي إلى عزل الحلفاء الأمريكيين ذوي الروابط الاقتصادية القوية مع الصين. ثانيا، إستخدام واشنطن مصطلحات الحرب الباردة لكي يظل "التهديد الصيني" مطروحا. ثالثا، رغم جهود الصين لتفادي المواجهة، تريد الولايات المتحدة إقحامها فيما لممارسة سياسة الإحتواء. (دوران 2021)

5. راهن ومستقبل النظام الدولي

1.5. وضع النظام الدولي ودوافع تغييره :

لا يزال النظام الدولي في طور التشكل، ووضعه سياسيا يميل إلى إرساء العقلانية في الممارسة السياسية العالمية، التي تميل نحو المأسسة وضبط السلوك الدولي، وضبط أنظمة سياسية بعيدة عن الاكراه، وتعميم الديمقراطية. عسكريا، تبني الحد الأدنى من الفعل

العسكري، ولو لا يمنع إشعال بعض المناطق المتوترة لدفعها نحو حل إنهاكي، إذا إستحال الإتفاق على حلول تعكس الواقع المطلوب، وبهذا تتهيأ الظروف لمجموعة حلول جذرية. تتشكل ملامح نظام الدولي متعدد الأقطاب، لازالت فيه مركزية أمريكية سياسياً وليس اقتصادياً. يميل النظام الدولي جيوسياسيا إلى التعامل الكتلي، بحيث لا تستطيع الدول الصغرى أن تتحدى النظام العالمي وكُتلُه العظمى. فإستقطاب دول لدول، تحول لإستقطاب كتل لكتل. إنه زمن عالمية السياسة والنظام السياسي العالمي. (شعيبي بلا تاريخ)

أما فيما يتعلق بدوافع هذا التغيير في النظام الدولي، ينطلق من ضوابط ومحددات، لولاها سيكون التغير فوضوي ويسبب مشاكل وصراعات. كما تختلف دوافع التغيير بإختلاف أهداف وإستراتيجيات القوى المؤثرة في النظام وعلى مدى الإستجابة لتلك المتغيرات العديدة والمتمثلة على المستوى الجيوسياسي بسعي القائد السياسي لرصد متغيرات النظام الدولي وإقتناص الفرصة التي تمكنه من تأكيد موقفه أو إستعادة مكانته للتغيير تجاه قضية ما. المستوى الإجتماعي يعرف توجه القوى الكبرى نحو التغيير نتيجة زيادة سكانها والأيدي العاملة ومستوى التنمية البشرية والتعليم وقلة الأمراض تماسك الروح الوطنية داخل المجتمع. يتغير النظام الدولي على المستوى الاقتصادي نتيجة إختلالات إقتصادية، مثلا حدوث أزمة شاملة تؤدي إلى التغيير. التغيير على المستوى الفكري والثقافي مرتبط بالأفكار والتاريخ وأحياء المجد كمحاولات روسيا تغيير منظومة القيم غربية التي تحكم العالم وإنتزاع الإعتراف بها كقوى كبرى. أما العولمة فتجمع مسببات التغيير في كل المجالات. (علي مهدي 2020) وتتأكد ديناميكية التغيير في النظام الدولي، بتراجع الأداة العسكرية على حساب الأدوات الإقتصادية والثقافية المتماشية مع الحروب الجديدة، وإرتفاع وتيرة التنافس وتزايد سيولة توزيع القوة العالمية، التي يرافقها زيادة مرونة التحالفات، وإنفتاح المجال لحركية القوى متوسطة القوة وصعودها، بإختفاء القيود الأيديولوجية. وعودة روسيا بدور قوي، يؤكد محدودية الفعل الغربي والأمريكي. (التقرير الإستراتيجي العربي 2015، ص ص 31- 33) العالم مقبل على نظام سياسي اقتصادي جديد، تتغير فيه مركزية القرارات، ومنطق إقتصاد السوق وفق مبدأ (الدول-الكتل).

2.5. سيناريوهـــات مستقبل النظـام الـدولي:

إكتفينا بطرح السيناريوهات الأقرب للتحقيق، إذ نستبعد قيام النظام الدولي الفوضوي، والنظام الدولي اللاقطبي.

- **صمود وإستمرار الهيمنة الأمريكية (الأحادية القطبية):**

يرتكز النظام الدولي على الأحادية الأمريكية الهادفة لإنهاء وإضعاف القوى الأخرى. (السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد وأثاره على النظام الإقليمي العربي 2001، ص 41) ينطلق السيناريو من كون القوى الكبرى (الصين، روسيا، الإتحاد الأوروبي..) لم تعد لديها القدرة والرغبة في تحدي النظام الدولي والهيمنة الأمريكية، بفعل التهديدات المختلفة وخاصة الأمنية، فضلا عن تعدد وتعقد الصراعات العرقية والأزمات في العالم. (خميس اليخري و الحسباني 2020) أما العلاقات الأمريكية مع القوى الصاعدة خاصة الصين المنافس الأكبر، فنجدها قائمة على تفادي الصراع، والسعي لإحتواء القلق الأمريكي من الصعود الصيني، ووضع ذلك الصعود داخل إطار النظام العالمي الموجود، وليس كمقدمة لهدمه، وبناء نسخة صينية عنه. فالصين تحتاج ليس للولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل أيضا إلى علاقات دولية مع الدول ذات الأسواق الأهم لها. لا يعكس هذا ضعفا صينيا، بل يتماشى مع تفكيرها الإستراتيجي، لأن صعودها سلس وسلمي، دون تحدي للنظام الدولي، لأن التحدي حاليا سيعقبه صد أمريكي، في حين الرجاء الصيني أن تواجه الولايات المتحدة مشكلات تشتت إهتمامها، وتستنزف قدراتها، ليبتعد التركيز الأمريكي عن الصعود الصيني. (صوان 2021) يستند الطرح على القوة العسكرية ودورها في دعم الأحادية، بإعتبار الولايات المتحدة الأمريكية القطب المسيطر والدولة الوحيدة القادرة على الدور العسكري

الحاسم في الصراعات، ما يدعم إحتمالية إستمرار الهيمنة الأمريكية، (ناي 2016، ص 13) وإستبعاد تأثير القوى الصاعدة عليها، لأنها قادرة على إخضاع الآخرين لسيطرتها. بقاء الولايات المتحدة الأمريكية في موقعها يتطلب تعديل سياساتها الخارجية ثم الداخلية. (البدري 2014، ص 5)

- **شراكة دولية وليدة الضعف الأمريكي (التعددية المتضامنة):**

النظام الدولي مؤسس على التعاون يسمح للقوى الكبرى المشاركة في إدارة الشؤون الدولية. يشير "جوزيف ناي" بأن العالم رقعة شطرنج معقدة وثلاثية الأبعاد (عسكرية، إقتصادية، تكنولوجية)، في أعلى الرقعة القوة العسكرية وتهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية، في منطقة الوسط نجد القوة الإقتصادية المتعددة الأقطاب، وأهم اللاعبين فيها الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، الإتحاد الأوروبي، وفي القاعدة نجد التكنولوجيا والفواعل العبر حدودية الخارجة عن سيطرة الحكومات. ورغم سماح الولايات المتحدة بالمشاركة في الإدارة الدولية وتحمل الأعباء، والأسلوب التعاوني، لن تقبل بالشراكة في مصالحها ونفوذها، فهي تؤمن بالتعددية القطبية تحت قبضتها. يتحقق ذلك بدعم التحالفات والشراكات الإستراتيجية مع الإحتفاظ بحيويتها الإقتصادية والعسكرية، وإعتماد المساعدات كوسيلة ضغط الإستثمارات كأداة للتوسع النفوذ. (علي مهدي 2020) التقبل الأمريكي للتعددية يرجع للتحديات الدولية الجديدة (الإرهاب الدولي وتلوث البيئة...). وأزمتها الإقتصادية، التي تدفعها إلى الإنكفاء والإتكاء على حلفاءها في النظام الدولي، وقد تستحدث أساليب لإستنزاف طاقات منافسيها في صراعات داخلية، أو تشتيت جهودها في عدة مناطق من العالم للحد من فاعليتها الدولية. يصعب توقع تشكيل تحالفات دولية، الأرجح قد يحدث توافق إزاء قضايا وتنافس حول أخرى. (صوان 2021)

- **صراع القوى جراء الهبوط الأمريكي (التعددية المتنافسة):**

النظام الدولي هجين حسب "سيوم براون" يجمع بين الأحادية الفضفاضة وحكم الكثرة. لكنة تعددي في جانبيه العسكري والإقتصادي. (براون 2004، ص ص 101، 102) ما يوضح جاهزية القوى الكبرى لتحمل مسؤولية إدارة الشؤون الدولية وأعباءها، وتأكد ضرورة إتباع آليات الحل الجماعي للمشكلات الدولية، التي تسجل تأخر أمريكي في حلها، كونها غير قادرة عليها بمفردها (الأزمة السورية والأوكرانية). وتصف "روزا بروكس" الولايات المتحدة "بالعملاق الجريح"، ويسميها "ديفيد بروتكوف" "أمريكا المحدودة"، مشيرا لإنتقالها من قوى عظمى إلى مجرد معلق سياسي على أحداث العالم، بدليل إرتفاع إستخدام الفيتو الروسي والصيني ضد الإستخدام الأمريكي للقوة العسكرية. مقابل ذلك، تنامت قدرات القوى الكبرى مثل روسيا، الصين، ...، وحققت تقدما واسع (إقتصادي وعسكري وتكنولوجي) وتسعى معا لتأسيس نظام متعدد الأقطاب. (علي مهدي 2020) يؤكد "وليد عبد الحي" هذه التحولات الجذرية داخل النظام الدولي الرأسمالي، كبداية تحول مركز العلاقات الدولية من مركزها الأطلسي إلى مركزها الباسيفيكي، ما يهدد الموقع الأمريكي في سلم القوى الكبرى. (عبد الحي 1996، ص 25) فالتعددية المتنافسة هي مستقبل النظام الدولي، في مشهد قوتين (روسيا، الصين) قادرتان صد الهيمنة الأمريكية. الثلاثية الروسية، الصينية والأمريكية ستحكم توازنات النظام الدولي وتتحمل مسؤولية توجيه التحالفات الأخرى المختلفة. (خميس اليخري و الحسباني 2020)

الخاتمـــة:

عرفت العلاقات الدولية عدة تحولات جذرية، أنتجت في كل مرة توازنا دوليا جديدا، غير أن الإنهيار السوفييتي ورث أحادية وإستحواذ أمريكي على إدارة الشؤون الدولية. دفع ذلك الدول نحو زيادة قوتها لأجل أن قلب ميزان القوى لصالحها أو على الأقل ليس

ضدها. وطالما هناك صراع على القوة وزيادتها فذلك سيأثر على حفظ السلام والمساهمة في إقرار حسن التفاهم الدولي، كما لا يمنع قيام الحروب وإستخدام وسائل الإكراه لتحقيق التوازن الدولي في القوى.

مستقبلا لا يتوقع أن يحظى التنافس الأمريكي الصيني بتغطية عالمية، وكما يحتمل أن تبقى روسيا إلى جانب أطراف أخرى (الإتحاد الأوروبي والهند ...إلخ) تحافظ على نسبة من الإستقلالية. ضف إليها كون القوى الإقليمية ستجد حيزا للمناورة وجني فوائد منافسة القوى العظمى. أضحى التغير حتمية مبنية على قدرات، مشروعية، أهدافها القوى الكبرى وقدرتها على التأثير في تسيير التغيير، وأيضا تأييد الوحدات الدولية الأخرى، ونظام المتعدد الأقطاب يشمل قوى كبرى ومؤسسات العالمية والشركات والمصارف والأفراد كل هذه الوحدات تؤثر على شكل النظام.

– المراجع المعتمدة :

– ابو خزام، إ،(1999)، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، عمان: الأهلية للنشر، ط1

– مقلد، إ. ص، (1971)، العلاقات السياسية الدولية، الكويت: مطبوعات الجامعة، ط.1

– الخزرجي، أ.ك، (2005)، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، عمان: شار مجدلاوي للنشر والتوزيع

– دوران، ب. ا، (2021/03/31)، إلى أين يتجه النظام الدولي، ترجمة وتحرير: ترك برس، موقع ترك برس، https://bit.ly/38HQOKl

– هارلاند، ب، (1994)، "من أجل صين قوية"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد 107

– التقرير الإستراتيجي العربي،(2015)، متعدد الأقطاب: حدود التغير في هيكل النظام الدولي، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية

– جوانيتا، إ، ستش ب، (2016)، أساسيات العلاقات الدولية، تر:محيي الدين حميدي، دمشق: دار الفرقد

– ناي، ج، (2016)، هل انتهى القرن الأمريكي؟، تر: مُحَمَّد إبراهيم العبد الله، الرياض: مكتبة العبيكان، ط.1

– دورتي،ج، بالتسغراف، ر، (1985)، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط.1

– أبو طالب، ح،(أكتوبر 2015)، نحو عالم بدون هيمنة غربية، السياسة الدولية، القاهرة : مركز مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 202

– خلف موسى، ح، (6 يوليو 2015)، النظام العالمي الجديد... خصائصه وسماته، المركز الديمقراطي العربي،https://bit.ly/3tfahLR

– السعدون، ح.ح ، (31 أكتوبر 2009)، الدور الدولي الجديد لروسيا، مجلة دراسات دولية، العدد 42

– السعدون، ح.ح، (2001)، فوضوية النظام العالمي الجديد وأثاره على النظام الإقليمي العربي، الأردن: دار الطليعة العربية

– المصري، خ ، (2014)، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، دمشق: دار نينوى، ط1

– عطوان، خ.ع، (يونيو2018)، "تحولات القوة واتجاهات الصراع في النظام الدولي"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد 41، العدد 472

– بورشتاين، د، دي كيزا أ، (2001)، "التنين لأكبر: الصين في القرن لحادي والعشرين"، تر: شوقي جلال، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط.1

– ليتل، ر، (2015)، توازن القوى في العلاقات الدولية، تر: جهاد عودة وعبد المنعم عدلي، القاهرة: مكتب العربي للمعارف

– حداد، ر، (2005)، العلاقات الدولية، بيروت: دار الحقيقة، ط1

– والت، س، كاجان، ر، (2012)، الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية، تر: مُحَمَّد العربي، سلسلة أوراق، العدد .4، مكتبة الإسكندرية: وحدة الدراسات المستقبلية

– سعد حقي، ت، (2006)، مبادئ العلاقات الدولية، عمان: دار وائل للنشر، ط3

– أبو زيد، س، (2009)، العلم والنظرة العربية الى العالم التجربة العربية والتأسس العلمي للنهضة، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 367

– علي مهدي، س، (د.س)، أثر التماثل والتناظر في سياسات الدول الكبرى على مستقبل النظام الدولي، موقع مقال، https://bit.ly/3mZvIzt

– براون، س، (204)، وهم التحكم– القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين، تر: فاضل جكتر، بيروت: الحوار الثقافي، ط.1

– القحطاني، ش.غ، (1997)، توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ط1

– أحمد النجار، ش، شمال، ح.م،(2014)، سمات وخصائص النظام السياسي الدولي الراهن، مجلة كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، العدد 15

– صادق، ي.م ، (2013)، الإرهاب والصراع الدولي، بغداد: دار سردم للطباعة والنشر

– حمدي، ع.ا، (جويلية/ سبتمبر 2001)، "قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد 145

– فهمي، ع.م ، (1990)، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية، بغداد: جامعة بغداد، ط.1

– عبد المنعم، س، (2018/11/28)، النظام العالمي ثلاثي القوى، جريدة الشرق الأوسط، العدد 14610

– علاء عبد الحفيظ، م،"(خريف2015)، تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان: الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد 47

– العقابي، ع.ع، (2010) ، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، بغداد: د.د.ن
– شعيبي، ع.ف، (د.س)، ملامح الأفق: النظام السياسي العالمي الجديد (سيرورة التشكّل)، واشنطن: معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، https://bit.ly/3DOhLKX
– حبيب، ع، (2021/04/03)، مفاهيم توازن القوة في العلاقات الدولية، الحوار المتمدن،https://bit.ly/3zNSCNO
– النبراوي، ف، مهنا، م.ن، (1985)، أصول العلاقات السياسية الدولية، الإسكندرية، منشأة المعارف
– سالمة، ف، (2021/08/28)، مستقبل دور روسيا في النظام الدولي، ورقة بحثية مقدمة في مدونة طلاب الماجستير، دراسات دولية، جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو الغد
– نعمة، ك.ه، (1979) ، العلاقات السياسية الدولية، بغداد: د.د.ن
– نعمة، ك.ه، (1997)، سياسة الكتل في آسيا، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ط.1
– العبيدي، ل، (2021/03/25)، المصلحة الجيوسياسية تكمن في وجود عالم متعدد الأقطاب، القدس العربي، https://bit.ly/3kVMGfw
– *شيهان، م، (2005) ، توازن القوى التاريخ والنظرية، ترجمة: أحمد مصطفى، القاهرة: المركز القومي للترجمة ط.1*
– مجهول، "نظـرية توازن القوى وتوازن المصالح"، موسوعة المقاتل، https://bit.ly/3h2vunA
– إدريس، م.س، (2001)، تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
– الصوافي، م.خ، (2020/10/03)، الصعود الصيني الدولي... دون ضجيج، موقع العرب، https://bit.ly/3jHn72h
– خوجة، م، (2010)، الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي، جامعة الجزائر
– صوان، م، (2021/05/08)، مستقبل النظام الدولي والتنافس الصيني– الأمريكي..إلى أين؟!، مجلة الهدف الإلكترونية، https://bit.ly/3DIgdSJ
– بدوي، م.ط، (1979)، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر
– ناجي، م.ع، (يوليو 2014)، "داخل الدائرة :"تحول القوة كمدخل لفهم المنافسات الإقليمية والدولية، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 791
– عبد الله، م، اليخري، خ، الحسباني، ع.ا، (2020/12)، سناريوهات النظام العالمي الجديد، معهد الإعلام الأردني، https://bit.ly/3yK7Q59
– حامد البدري، م، (2014)، بناء النظام الإقليمي– السياسات الأمريكية للشرق الأوسط، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط.1
– كمال، م، (د.س)، تحولات خريطة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، المركز العربي للبحوث والدراسات، https://bit.ly/3kVNjWq، 2021/04/14، 10.03
– ممدوح، م، منصور ،م، (1997)، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية، القاهرة: مكتبة مدبولي
– هاني محمد، م، (2020/01/19)، نظرية تحول القوة وإحتمالات الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، المركز العربي للبحوث والدراسات، https://bit.ly/3zNf2ih
– الموسوعة العربية العالمية، (1999)، الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الجزء 15، ط.2
– موسوعة العلوم السياسية، (1994/1993)، الكويت: جامعة الكويت
– شعلان، م، (2016/10/16)، النظام العالمى الجديد والقوى الفاعلة، مدونات موقع الجزيرة، https://bit.ly/2WMFzhG
– الرفاعي البيومي، ن، (1997)، "الصين"، في: محمد السيد سليم ونيفين مسعد، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، القاهرة: مركز الدراسات الآسياوية، ط.1
– نيللي كمال الأمير، التعاون عبر الإقليمي في النظام الدولي، قضايا، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، ع 2 ، أكتوبر 2006
– عبد الحي، و، (أكتوبر1996)، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 126
– يامن، خ.ي، (2010)، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، دمشق: وزارة الثقافة
– Arthur A nderssen.(1998), International investment toward the year 2002. New York: United Nations publications.
– BRAILLARD Ph. & DJALILI M.R. (1993),"Les Etats Unis et leur rôle dans le monde", Studia Diplomatica, vol XLVI, no 2.
– CALLEO David P. (1987),"Beyond American Hegemony", Basic book, New York
– LUTTUACK Edward N. (1980),in commentary, March 1992; CROZIER Michel. "Le mal américain", Paris: éd. Fayard.
– Ernest J. Wilson. (Mar 2008), "Hard Power, Soft Power. Smart Power". Annals of the American Academy of Political and Social Science. Vol. 616. Public Diplomacy in a Changing World
– Mearsheimer, John. (2002),Realism the Real World and the Academy. In Realism and Institutionalism in International Studies, Washington: University of Michigan.
– PETERSON Wallace C. (July 1951),"The Silent Depression", in challenge.
– Ronald L. Tammen, Jacek Kugler, Douglas Lemke(December 2011), Power Transition Theory, Trans Research Consortium